



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ / جمادى الآخرة / ١٤٢٩ هـ الموافق  
٢٠٠٨/٦/١٩ م برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وعضوية كسل من  
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و آكرم طه محمد و آكرم  
أحمد بابان و محمد صائب التلشبيدي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون  
فس كوركيس و حسين أبو التمن المأنولين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت  
قرارها الآتي:

الميميز / محافظ كربلاء / إضافة لوظيفته / وكيله الموظف الطوقلي ابراهيم حسن  
عبد الرضا  
الميميز عليه / عباس حسن محمد علي

#### الأحكام:

دعي وكيول المدعي أمام محكمة القضاء الإداري إن موكله مستورد تراجكت  
وقد استورد تراجكت عدد (٦٥) MTR بموجب تصريح كمركسي  
واستكمل كافة الإجراءات القانونية الا إن المدعي عليه (الميميز)  
/ إضافة لوظيفته منع دخول التراجكات إلى مدينة كربلاء دون مسوغ  
قانوني وقد نظم المدعي فسي ٢٠٠٧/٧/١٨ الا إن الإجابة لم ترد  
على التظلم رغم مرور المدة القانونية لهذا طلب دعوة وكيول المدعي  
عليه / إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بإلزامه بإلغاء الأمر الصادر من  
دائرة المدعي عليه (الميميز) / إضافة لوظيفته وبعد إجراء المرافعة  
(١-١)



الجمهورية العراقية أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها المرفق (٦٧/قضاء إداري/٢٠٠٧) في (٢٥/٥/٢٠٠٨) القاضي بإلزام المدعي عليه بإلغاء الأمر القاضي بمنع دخول الدرجات الترابية مع الاحتفاظ للمدعي بحقوق المطالبة بالتعويض بدعوى مستقلة وتحصيل المدعي عليه / إضافة لوظيفته الرسوم وأتعاب المحاماة وعدم قناعة المدعي عليه (المميز) / إضافة لوظيفته فقد باشر إلى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا مبيئاً أسبابه بالاعتقادات المؤرخة في ٢٠٠٨/٦/٤.

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولات من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد إن المميز عليه المدعي أقام الدعوى المميز حكمها والتي يدعي فيها إن المميز المدعي عليه / إضافة لوظيفته أصدر أمراً يمنع بموجبه دخول الدرجات الترابية إلى محافظة كربلاء وأنه استورد كمية منها ودفع عنها الرسم الكرمي والرسوم الفتوتية وطلب إلغاء هذا الأمر لمخالفته لأوامر مجلس الوزراء وأنه نظّم لسد المدعي عليه ولم يتم الرد على التظلم. وإن المحكمة أصدرت حكمها المميز القاضي بإلغاء الأمر المعترض منع دخول الدرجات الترابية إلى كربلاء . وتلاحظ إن وكيل المميز المدعي عليه / إضافة لوظيفته ومن الجلسة الأولى التي حضر المرافعة فيها دفع إن موكله لم يصدر مثل هذا الأمر

(٢-٢)



وطلب رد الدعوى لعدم توجهه الخصومة وذلك في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٧/١١/٤. ولما كان المميز عليه المدعي لم يبرز الأمر المطعون فيه كلفته المحكمة بإثراء لطلب الكتابة إلى شرطة كربلاء عن ذلك لورود كتابها المرقم ١٨١٠ في ٣ / ٢ / ٢٠٠٨ يتضمن ان الأمر الصادر من قيادة عمليات كربلاء بموافقة المحافظ للتظروف الامنية . ومما تقدم لم يثبت ان المميز المدعي عليه هو الذي اصدر الأمر المطعون فيه الا ان ما ورد بكتاب مديرية شرطة كربلاء يفيد ان الأمر صادر من قيادة عمليات كربلاء بموافقة المحافظ وبفهم من ذلك ان قيادة عمليات كربلاء طلبت موافقة المحافظ وبعد صدور موافقته اصدرت تلك الجهة الأمر المطعون فيه . لذا كان على المحكمة اجراء التحقيقات المتفتضية وطلب صورة من الأمر المطعون فيه وفق ما جاء بقرارها في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٨/٢/١٧ وقرارها بالتأكيد عليه في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٨/٣/١٢ وانتظار ورود الجواب حيث ان ذلك يتعلق بالخصومة وفي حالة عدم صدوره من محافظ كربلاء تصبح الخصومة غير متوجهة وان الخصومة من حق المحكمة فإذا كانت غير متوجهة تحكم المحكمة ولو من تلقاء نفسها برد الدعوى دون التدخل . بأسناد الدعوى مائة (١/٨٠) من قانون المرافعات المدنية . وحيث ان المحكمة بحكمها المميز لم تلاحظ ما تقدم مما اخل بصحته فقرر نقضه وإعادة الدعوى إلى محكمتها لإتباع ما ورد تلقأً ومن ثم تصدر حكمها على وفق ما يتراءى لها على ان يبقى رسم

(١-٣)



التميز تابعاً لنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٧/جمادي الآخر/٢٠٠٩ هـ  
الموافق ٩/٦/٢٠٠٨ م

الرئيس  
مدحت محمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه احمد

العضو  
اكرم احمد بايان

العضو  
محمد صائب الثقفيدي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميقاتيل شمكس رئيس كورئيس

العضو  
حسين ابو التمن